وقت تعزيز الحماية للمشردين داخليا

فالتر كيلين

السودان

يشكل نقص الموارد والبنية التحتية والوضع الأمني المتقلب وغياب هيكليات الدولة خطرا على حقوق الإنسان للعائدين والمشردين داخليا

لقد شرعت في تنفيذ مهمة في شهر أكتوبر ٢٠٠٥ تقتضي دراسة وضع المشردين داخليا والعائدين إلى الجنوب، وأدركت أن السلطات السودانية والمجتمع الدولي والجهات المانحة بحاجة لبذل المزيد والمزيد من الجهد لضمان حقوق الأربعة ملايين نسمة الذين شردهم النزاع.

وكما هو منصوص عليه في المبادئ التوجيهية حول التشريد الداخلي، فيجب احترام حق المشردين داخليا في حرية الاختيار ما بين إما العودة وإما الاندماج والاستقرار في مكان آخر. ومع ذلك فقد اتضح من الحوارات التي أجريت مع المشردين داخليا في المخيمات وفي أرجاء الخرطوم أن الكثيرين تم إشعارهم على نحو رديء للغاية أو لم يتم إشعارهم أبدا بالظروف المحيطة بأماكنهم الأصلية. فكان لدى الكثير منهم توقعات غير واقعية حول سلامة البنية التحتية وتشغيل الخدمات الأساسية وفرص كسب الرزق. وافتقر الكثير منهم لسبل الحصول على تلك المعلومات.

وتعمل السلطات في الخرطوم على تنفيذ برنامج يهدف إلى إعطاء المقيمين في المستعمرات غير النظامية قطع من الأرض في الضواحي المقفرة للمدينة، ومن حيث المبدأ، يحق للمشردين الداخليين، مثل المواطنين السودانيين الآخرين، الانتفاع من برنامج توزيع الأراضي الذي يهدف إلى تقديم حل متين لمأزقهم، ولكني علمت أن هناك صعوبات هائلة أمام تطبيقها. فالكثير من المشردين داخليا غير مخولين والطرق التي تتم عبرها إعادة توزيع المستعمرات ترفع من المخاوف التت تتعلق بحقوق الإنسان. وتقدم المشردون داخليا والمنظمات غير الحكومية بشكاوى حول تعرض بعض الأشخاص للانتقال من مستعمراتهم السابقة باستخدام القوة بدون تشاور ملائم أو بدون تشاور بتاتا. وتضررت المتعلقات الشخصية والبنية التحتية في حالة المدارس خلال عملية الإزالة والإسكان، واضطر الكثير من المشردين داخليا إلى الانتقال إلى مناطق قاسية في أطراف المدينة خوفا على حياتهم واعتبروا أن عودتهم إلى الجنوب هي الخيار الوحيد أمامهم بالرغم من أنهم غالبا لا يمتلكون وسائل التنقل والسفر.

ويخطط مجتمع المساعدات الإنسانية لإقامة محطات على طريق العودة وذلك لتوفير المساعدات قصيرة المدى والمحدودة والحماية للعائدين، ولسوء الحظ لم تتجسد هذه الخطط بعد ويفتقر معظم العائدين لأي دعم مادي خلال رحلات عودتهم. وتقدم بعض العائدين بشكاوى أنهم قد تعرضوا لهجمات ودفع ضرائب غير قانونية والنهب على الطريق، وبينما تجري عمليات العودة حاليا ويتوقع أن تزداد خلال الموسم الجاف القادم فهناك حاجة ماسة لأن ينفذ المجتمع الدولي الخطط الحالية.

وبالرغم من وجود اتفاقية السلام، يخشى العائدون على سلامتهم بسبب نشاطات الميلشيات والألغام والانتشار الواسع للمسلحين المدنيين في المجتمع. وظل الكثير من العائدين بدون مأوى وغذاء كاف ومياه شرب نظيفة والخدمات الطبية إبان عودتهم، ويخشى الآباء الذين كان يتعلم أبنائهم في المدارس أثناء تشريدهم في الشمال من أن أولادهم لن يلتحقوا في المدارس التي قد اكتمل عدد الطلاب بها بالفعل. ويظل الطاعنين في السن والنساء وخاصة ربات البيوت هم الفئة الضعيفة في المجتمع.

ويظل قدر المعلومات ضئيل بسبب نقص عمليات الرقابة خارج المدن والمستعمرات الرئيسية، وتسبب قلة الأموال والقيود على الحركة في عرقلة فعاليات الحماية من قبل الهيئات الدولية والمنظمات غير الحكومية. والقدرات الحالية قليلة ومحدودة في الجنوب لاستقبال أعداد كبيرة من العائدين والعمل على دمجهم بسرعة. ففي المناطق التي وقع وصل إليها العائدون بكميات كبيرة، يمكن للمشاكل الإنسانية التي تتعلق بمخيمات المشردين داخليا والمستعمرات غير النظامية أن تنتقل ببساطة إلى الشمال. ونتيجة لذلك، يمكن للتوترات أن تنشب في المجتمعات المحلية الممتدة بسبب التنافس على الموارد والخدمات القليلة. وهناك خطر من أن يجبر المجتمع الدولي على إنفاق الأموال على المساعدات الإنسانية الطارئة والتي يجب أن توظف لمشاريع الاستعادة والتنمية.

وبالرغم من أن تحركات العودة لا زالت محدودة فهناك دليل بالفعل على حالات يكتشف فيها العائدون أن توقعاتهم خابت حال وصولهم ويقررون العودة إلى الخرطوم. ويتطلب إنشاء بيئة يمكن للعائدين أن يستقروا فيها التالي:

- إزالة الميلشيات من مناطق العودة ونزع سلاح المدنيين وإزالة الألغام من طرق المواصلات والأراضي الزراعية
- العمل على مخاطبة العقبات الرئيسية أمام العودة والتي اشتكى منها المشردون داخليا، مثل عدم وجود مياه الشرب النظيفة والتعليم الأساسي والخدمات الصحية ومواد البناء
- يجب توفير الموارد للهيئات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية لإنجاز برامج الاستعادة ولتقديم العناصر غير الغذائية مثل الحبوب والأدوات وشباك الصيد ومواد البناء الأساسية
- وضع آليات لإيجاد حلول سريعة للخلافات القائمة حول الأراضي
- ضمان أن يتلقى اللاجئين الوثائق الضرورية، بمقابل مادي ضئيل أو بدون، مقابل لتمكينهم من الوصول للخدمات الأساسية

وبدلا من التخطيط للوصول إلى الكمال والضياع في التخطيط على المدى البعيد، يجب العمل على إيجاد حلول مرنة ومبدعة ترتكز على المجتمع لتقديم خدمات البنية التحتية الأساسية والتعليم والصحة لكي لتقليص القترة الزمنية اللازمة لأعداد الخدمات الكاملة.

الأستاذ فالتر كيلين هو ممثل الأمين العام للأمم المتحدة لحقوق الإنسان الخاصة بالمشردين داخليا ومدير مشارك لمشروع بروكنغز بيرن حول التشريد الداخلي:
www.brook.edu/idp

البريد الالكتروني:
walter.kalin@oefre.unibe.ch